المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

اللقاء الكوردي الثاني- فيينا

من 18 وحتى 21 تشرين الأول/أكتوبر

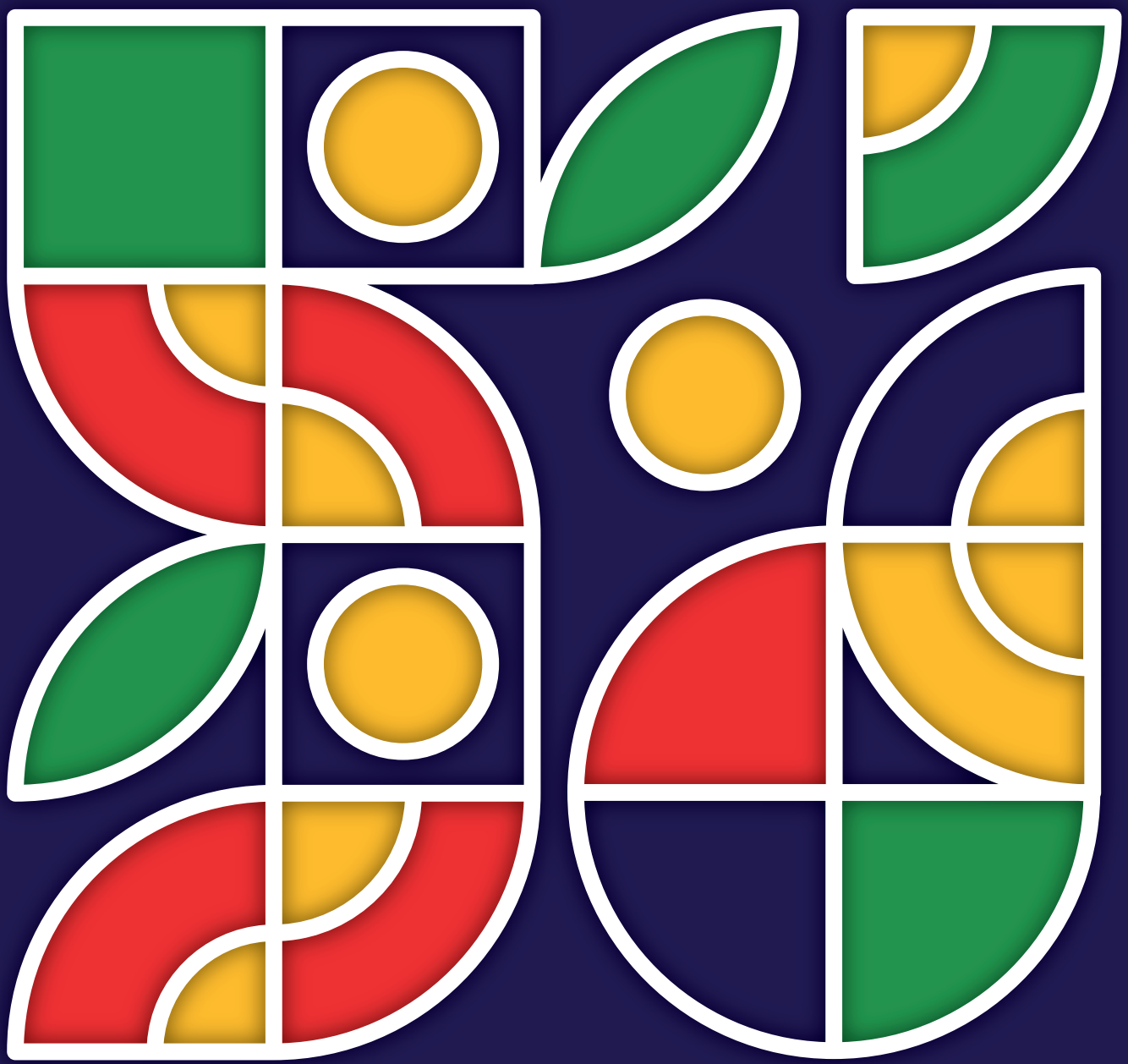

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

اللقاء الكوردي الثاني- فيينا

من 18 وحتى 21 تشرين الأول/أكتوبر

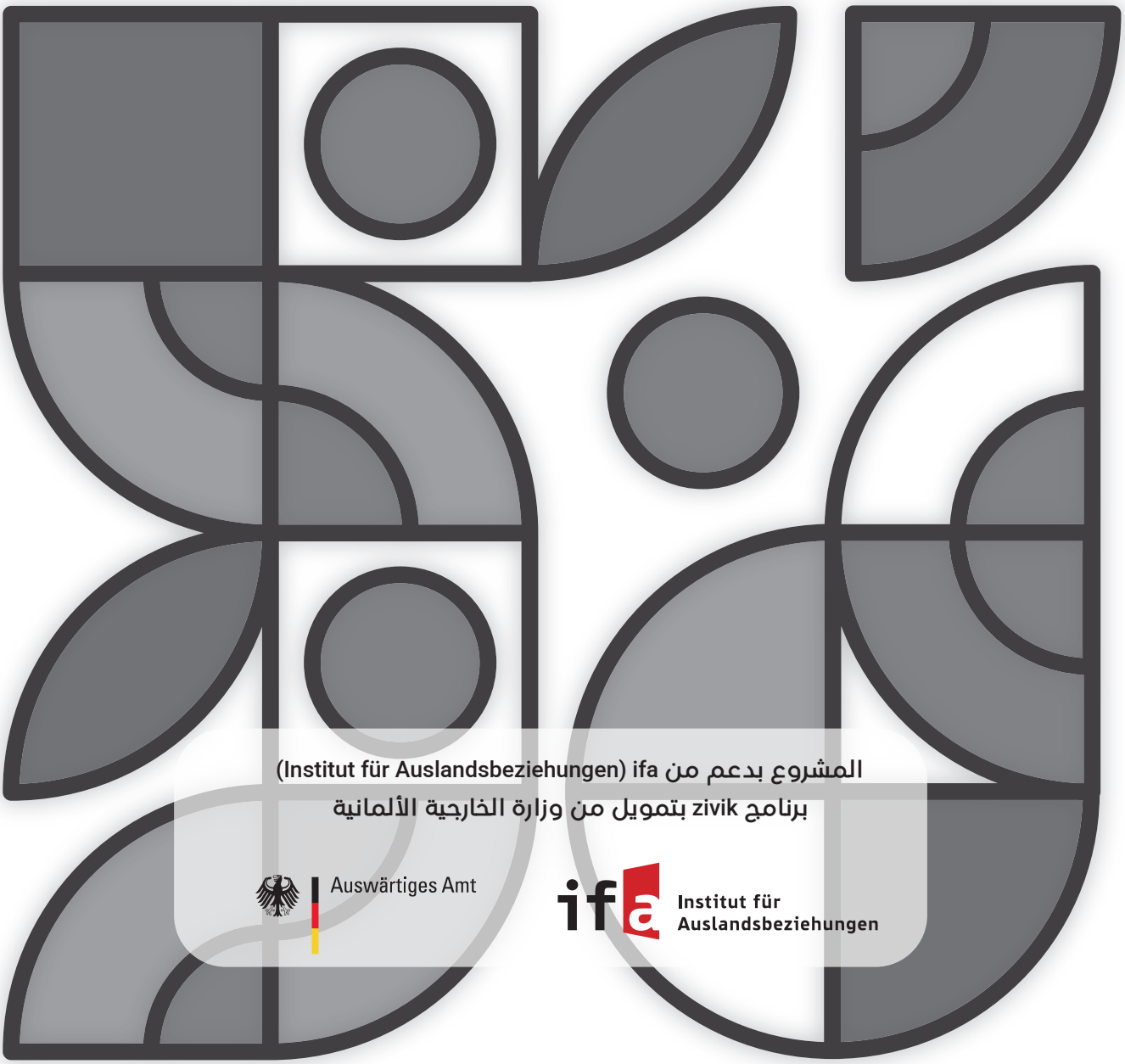

المشروع بدعم من ifa (Institut für Auslandsbeziehungen)
برنامج zivik بتمويل من وزارة الخارجية الألمانية

Auswärtiges Amt

ifa Institut für Auslandsbeziehungen

03

المشاركات والمشاركون الأكارم،

نرحب بكم في "اللقاء الكوردي الثاني- فيينا" التي ينظمها المركز الأوروبي للدراسات الكردية (EZKS). نتطلع إلى الأيام القادمة ونشكركم مقدمًا على اهتمامكم وتعاونكم.

هذا اللقاء يُنظّم في مدينة ڤيننا النمساوية، عنوان مقر الإقامة هو التالي:

Magdas HOTEL Vienna City
Ungargasse38,1030Wien
+43 1 7200 288

يحتوي هذا الملف على البرنامج التفصيلي والسير الذاتية للمشاركين و المشاركات معنا برحلتنا الدراسية.
نظراً لوجوب التزامنا بمعايير وشروط وأحكام مموّلي المشروع، ندعوكم لطفاً إلى الالتزام بالأحكام التالية:

الإقامة الفندقية وخدمة تقديم الطعام	الإقامة من ١٨ وحتى ٢١ تشرين الأول سيتم تغطيتها من قبل المشروع والذي يتضمن حجز الفندق من يوم الوصول وحتى يوم المغادرة. ويشمل وجبات الطعام المدرجة في عقد الاتفاق مع الفندق. الخدمات الإضافية، مثل خدمة غسل الملابس، الاتصالات الهاتفية، والمشروبات في الغرفة (ميني-بار) أو المشروبات الكحولية وغيرها من المشروبات المطلوبة بشكل شخصي، **فـنـعـتـذر** عن تحمل تكاليفها.
الرحلات والنقل من و إلى مكان الاقامة	يتم حجز وشراء جميع بطاقات رحلات المشاركين من وإلى مكان انعقاد اللقاء في مدينة ڤيننا النمساوية. مع الأسف من غير الممكن شراء بطاقات سفر جديدة أو إضافية في حال تفويت الرحلة وعدم اللحاق بها، كما ولا يمكن تغيير الرحلات بعد الحجز. **من الهام والضروري جدا الاحتفاظ بجميع بطاقات السفر وخاصة بطاقات الصعود إلى الطائرة (البوردينغ باس) وتسليمها إلى فريق العمل.**
الأمتعة والحقائب	يتم تغطية تكلفة الحقائب التي تكون مدرجة ضمن بطاقات الحجز كون مدة الإقامة قصيرة. وفي حال الحاجة إلى حقيبة إضافية يرجى إبلاغنا مسبقا مع توضيح الأسباب.
المواصلات	يتم تغطية مصاريف المواصلات من مكان إقامتكم إلى المطار/محطة القطار ومن مطار/ محطة الوصول إلى مقر الإقامة في بولسانو ذهاباً وإياباً. يتم تغطية مصاريف المواصلات، في حال استخدام المواصلات العامة (حافلات، قطارات)، كما ويرجى التأكد من الحصول على **إيصال او فاتورة او بطاقة**. ويمكن تغطية مصاريف استخدام سيارة أجرة (تكسي) من مكان إقامتكم إلى مطار المغادرة، ومن مطار الوصول إلى مقر الإقامة ذهابا وإيابا، **فقط** في الفترة الزمنية من ١١ مساء وحتى ال ٦ صباحا، أو في حال عدم توافر الموصلات العامة، يرجى أيضا الحصول على إيصال دفع.
المشروبات الكحولية	من غير الممكن تغطية مصاريف المشروبات الكحولية.

يلتزم المركز الأوروبي للدراسات الكردية وموظفاته وموظفيه بمبادئ مكافحة التمييز، ولن يتم التسامح مع أي تمييز على أساس الجنس، أو التوجُّه الجنسي، أو الأصل العرقي، أو الطبقة الاجتماعية، أو العمر، أو المُعتَقَد الديني، أو الإعاقة. المشاركة في دراستنا الميدانية تُلزِم باتباع هذه المبادئ.

نتمنّى لكم إقامة مريحة، وعملا جماعياً ناجحاً ومثمراً.

مع أطيب التحيات

فريق المركز الأوروبي للدراسات الكردية

اليوم الاول
19 أكتوبر 2024

11:00 – 10:00
سيامند حاجو:
الترحيب وتقديم البرنامج

11:30 –11:00
استراحة لتناول القهوة

14:00 – 11:30
مراجعة وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوريا- الاجتماع التشاوري الأول 20-17- كانون اللأول 2023 (الجزء الأول)

15:3 – 14:00
استراحة الغداء

17:00 – 15:30
مراجعة وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوريا- الاجتماع التشاوري الأول 20-17- كانون اللأول 2023 (الجزء الثاني)

18:00 – 17:00
استراحة لتناول القهوة ووجبة خفيفة

اليوم الثاني
20 أكتوبر 2024

11:00 – 10:00
نقاش بخصوص التعاون المشترك مستقبلاً- الجزء الأول

11:30 –11:00
استراحة لتناول القهوة

14:00 – 11:30
نقاش بخصوص التعاون المشترك مستقبلاً- الجزء الثاني

15:3 – 14:00
استراحة الغداء

17:00 – 15:30
كيف يمكن أن تتوسع اللقاءات الكوردية؟

18:00 – 17:00
استراحة لتناول القهوة ووجبة خفيفة

وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوريا

وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوريا

وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوري

أولاً: في الجانب الوطني السوري

شكل الدولة ونظام الحكم:

1. سوريا دولة ديمقراطية اتحادية، تعتمد مبدأ العلمانية، وتحترم سيادة القانون، وتلتزم بمبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
2. تنبثق سلطات الدولة من إرادة الشعب.
3. تصون الدولة حقوق الانسان، وحقوق المرأة والطفل، وتلتزم بكافة العهود والمواثيق الدولية ذات الصلة.
4. يتم توزيع الصلاحيات والموارد بين المركز والاقاليم بموجب الدستور الاتحادي والقوانين الأخرى ذات الصلة.
5. ضمان التمثيل العادل والحقيقي لجميع المكونات في برلمان سوريا وكذلك في برلمانات الأقاليم
6. اقرار التنوع السكاني دستورياً، والاعتراف بجميع المكونات القومية والدينية والمذهبية واللغوية كمكونات أساسية من مكونات المجتمع السوري.
7. تتمتع جميع المكونات سواء كانت كبيرة او صغيرة بحق الحصول على احترام وحماية حقوقها بصورة متساوية، الى جانب تعزيز هويتها الثقافية، والمشاركة المتكافئة في شؤون الدولة.
8. تتألف سوريا من القوميات التالية: العرب والكرد والسريان الاشوريين والتركمان والشركس والارمن.
9. يراعى التنوع السكاني بصورة مناسبة عند تحديد اسم الدولة وعلم الدولة والنشيد الوطني وغيرها من رموز الدولة السورية.
10. يتألف البرلمان السوري من مجلسين تشريعيين (نظام الغرفتين)، تضم الغرفة الأولى ممثلين عن كل أطياف المجتمع السوري. ويتم انتخابهم مباشرة عن طريق التمثيل النسبي لكل مكون في انتخابات حقيقية، دورية، عامة، متساوية وسرية، مع ضمان حرية التعبير عن الإرادة الانتخابية الحرة، ويحدد الدستور حجم البرلمان، ويضمن النسبة الأدنى من الحصص للمرأة، وتكون كافة المكونات ممثلة في المجلس الأول وفق النسبة الديموغرافية. أما الغرفة الثانية فيتم تمثيل كل المكونات فيها بشكل متساو دون الرجوع الى النسبة أو القوة الديموغرافية، أما المكونات المتناثرة جغرافياً مثل السريان الأشوريون والأرمن والشركس يتم تمثيلهم بعضو واحد على الأقل في هذه الغرفة، وكذلك الأمر بالنسبة للمكونات الدينية والطائفية الأخرى مثل الإسماعيليين والإيزديين، ويترك شكل انتخاب أعضاء الغرفة الثانية لكل مكون على حدة، بحيث يتم انتخابهم في مجتمعاتهم المحلية.

11. القرارات المتعلقة باختصاصات الآقاليم، ومستقبل المكونات، والمشاريع الإستراتيجية العامة في سوريا تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الغرفة الثانية.
12. جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحق في الحصول على حماية كاملة.
13. للمجموعات العرقية والدينية واللغوية والمذهبية، بغض النظر عن محل إقامتهم، حق تقرير المصير الثقافي وخاصة فيما يتعلق بإقرار النظام الدراسي، وممارسة الشعائر الدينية الخاصة بها، وذلك وفق نصوص دستورية تنسجم مع الدستور الاتحادي من جهة ودساتير الأقاليم من جهة اخرى.
14. اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، ويحق للأقاليم اعتماد أكثر من لغة رسمية.
15. اعتبار اللغات الكردية والعربية والسريانية والتركمانية هي لغات رسمية معترف بها في الدستور الاتحادي.
16. تعزيز وتطوير العلاقات بين المكونات السورية واحترام التعددية اللغوية والقومية والمذهبية والطائفية واعتبارها مصدر ثراء للمجتمع وقوة للدولة.
17. تصون الدولة الحقوق السياسية وحرية التعبير عن الرأي، وتحظر خطاب الكراهية.
18. تحظر الدولة الأحزاب والتيارات السياسية والمنظمات والجمعيات التي تدعو للعنف أو الكراهية، وذلك بغض النظر خلفياتها القومية أو الدينية أو الأيديولوجية.
19. تعيين لجنة انتخابية مستقلة مهمتها التخطيط والتنظيم والإشراف على سير الانتخابات بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
20. يتم اعتماد منهاج دراسي موحد على مستوى الدولة، وتدرس لغات المكونات القومية المختلفة إلى جانب اللغة العربية في مناطق تواجدها، إضافة لمواد دراسية خاصة بالمكونات بحيث تكون منسجمة مع المنهاج العام وفقا ضوابط تربوية محددة.
21. تلتزم الدولة بالسعي لتحقيق مجتمع مدني قوي ومتنوع.
22. تعمل الدولة على تعزيز المصلحة العامة وتأمين اعلى مستوى ضمان اجتماعي ممكن، وتقدم المساعدة للمحتاجين وتعمل على تأمين فرص عمل مناسبة لهم.
23. إعادة الجنسية للمجردين منها في مناطق الجزيرة بموجب مرسوم الإحصاء الاستثنائي الذي جرى عام 1962، ومنح الجنسية لمكتومي القيد، وتعويض المتضررين من كلا الحالتين تعويضاً عادلاً.
24. إزالة آثار جميع عمليات التعريب، والحزام العربي السيء الصيت، وتعويض المتضررين جراء ذلك تعويضاً عادلاً، وإعادة المستوطنين لأماكنهم الأصلية.
25. للمرأة المتزوجة من أجنبي الحق بمنح جنسيتها لأطفالها، وفقا للقانون.
26. تلتزم الدولة وأقاليمها بتطبيق كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتوافقة التي وقعت عليها سوريا قبل عام 2011بحيث لا تتعارض مع المصلحة الوطنية.
27. تضمين قواعد القانون الدولي الآمرة بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان الدولية في الدستور السوري الجديد، بحيث لا تتعارض مع القوانين السورية.
28. الالتزام بالقرارات الدولية، واستئناف العملية السياسية على أساس مرجعية جنيف1 والقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة القرار الدولي 2254، ودعم المفاوضات بين النظام

والمعارضة بعد تعديل قوام الوفد المفاوض، وكذلك دعم اللجنة الدستورية وتعزيز الحضور الكردي فيها.

29. الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والمنظمات الشعبية.
30. المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وضمان تمثيل المرأة في مختلف المؤسسات وقطاعات الدولة والأقاليم بنسبة مئوية لا تقل عن 30%.
31. نبذ العنف والتطرف والإرهاب ودعم المشاريع الديمقراطية التي من شأنها دعم الاستقرار المجتمعي، وتعزيز وترسيخ السلم الأهلي.
32. محاربة الفساد وتشكيل هيئة نزاهة مستقلة على مستوى المركز والأقاليم.
33. حق التقاضي مكفول للجميع، ولا تقادم لجرائم الحرب والانتهاكات والجرائم الإنسانية.

ثانياً: في الجانب الكردي والكردستاني:

1. اعتبار حق تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا، حق شرعي وفقاً للعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
2. دعم نضال الشعب الكردي في مختلف أجزاء كردستان، وتأييد جميع الجهود السياسية المشتركة والمساعي السلمية بعيداً عن العنف والتطرف وسياسة التفرد.
3. اعتبار الحوار الكردي-الكردي السبيل الوحيد للوصول الى توحيد مواقف الكرد سياسيا.
4. تعزيز التعاون الكردي المشترك بين مختلف الأطر والأحزاب الكردستانية في إطار احترام خصوصية كل جزء من أجزاء كردستان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأجزاء الأخرى، واعتبار إقليم كردستان-العراق مكسب قومي لجميع الكرد، وضرورة العمل على دعمه من منطلق الواجب القومي.
5. ضرورة إيجاد آلية تعاون مشترك بين مختلف الأطر والأحزاب في كردستان-سوريا، وإيجاد هيئة سياسية من أجل تمثيل الكرد في المحافل الدولية.
6. ضمان تمثيل حقيقي ووازن للكرد في اللجنة الدستورية واللجان القانونية الأخرى.
7. الإقرار بوجود إقليم كردستان-سوريا دستورياً، واعتبارها وحدة جغرافية واحدة ومتكاملة، مع إعادة ترسيم حدودها الادارية بالتعاون مع الحكومة الإتحادية.
8. ضرورة العمل على وضع كردستان-سوريا تحت الحماية الدولية، وإقامة نظام سياسي-إداري جديد بعد إجراء انتخابات ديمقراطية بإشراف أممي.
9. إدانة وفضح وتوثيق انتهاكات المجاميع والفصائل المسلحة بحق السكان المحليين في المناطق التي تسيطر عليها تركيا، وتسليم إدارة شؤون وامن تلك المناطق إلى سكانها الاصليين.
10. دعم عودة المهجرين الكرد إلى مناطقهم الأصلية والذين هجروا منها بسبب الحرب، وبذل المزيد من الجهود السياسية مع مختلف الجهات الدولية من اجل توفير الدعم المادي اللازم، ومساعدتهم على تأمين احتياجاتهم المعيشية، وإعادة ممتلكاتهم، وتأمين منازل

مناسبة لهم.

11. إنشاء صندوق مالي لدعم المهجرين العائدين الى مناطقهم، وتشكيل لجان نزيهة تشرف على ذلك.
12. العمل على وقف عمليات التغيير الديمغرافي في كردستان-سوريا، ووقف عمليات التوطين وبناء المستوطنات، وإلغاء نتائجها وتداعياتها.
13. العمل على إلغاء سياسة التجنيد الإجباري التي تنتهجها سلطات الإدارة الذاتية، ووقف تجنيد القاصرين والقاصرات وزجهم في العمليات العسكرية، وجعل هذا الملف أحد أبرز ملفات التفاوض مع الإدارة الذاتية.
14. احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة.
15. صيانة حقوق جميع الأقليات القومية والعرقية والدينية والمذهبية في إقليم كردستان-سوريا دستورياً، بما فيها حرية التعلم باللغة الأم، وممارسة الشعائر الدينية، وضمان تمثيل هذه المجموعات تمثيلا حقيقيا في برلمان الإقليم.
16. جميع مواطني إقليم كردستان-سوريا متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، ولا يجوز الانتقاص من حقوق أي مواطن بغض النظر عن دينه أو مذهبه او انتماءه القومي.
17. احترام سيادة دول الجوار، ورفض التدخل بالشؤون الداخلية للإقليم.
18. حماية المواقع الأثرية، والعمل على إعادة جميع الآثار المسروقة.
19. دعم الشباب والمنظمات الشبابية، والعمل على تهيئة كوادر قادرة على قيادة مؤسسات الدولة بكفاءة.
20. حماية البيئة والتشجيع على التشجير.

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا(البارتي)
حركة البناء الديمقراطي الكردستاني – سوريا
تيار الحرية الكوردستاني
حركة الكوردايتي في سوريا
حركة السلام الوطني الكوردي - سوريـا

وثيقة التفاهم الوطني المشترك حول مستقبل سوريا

تعليقات د. زورين كايل[1] على وثيقة التفاهم

1 - العملية السياسية

تتعلق النقطة 1 بالمجتمع الدولي، ولكن ما الذي يعنيه ذلك؟ لا تكون الأمم المتحدة قوية إلا بقدر ما تسمح لها الدول الأعضاء، وقبل كل شيء مجلس الأمن، لذلك يبدو لي أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية مهمة، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كجهات مانحة مهمة، يجب أن يكونوا أكثر انخراطاً - وهذا مذكور أيضاً في النقطة. ولكنني لست مضطرا إلى كتابة» المجتمع الدولي» بل يمكنني أن أقول «الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي» وهو ما ينبغي أن ينشط العملية.

2 - المنطقة الكردية

النقطة 2: هنا أود أن أؤكد قبل كل شيء على الولايات المتحدة الأمريكية التي لها تأثير على حزب الاتحاد الديمقراطي

النقطة 3: هنا أود أن أؤكد على مسؤولية الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كأهم الجهات المانحة لمختلف الجماعات

الملحق

القسم أ

النقطة 8: لقد ناقشنا هذا الأمر من قبل. إن سرد المجموعات أمر صعب دائماً لأنه من السهل أن ننسى اسما ما ومن ثم يصبح الأمر حصرياً بما تم ذكره. إما أن تصاغ بعبارات عامة، على سبيل المثال «تتألف سوريا من مجموعة متنوعة من المكونات الدينية والعرقية، بما في ذلك..... وغيرها»، أو في كل الأحوال أضافة «وغيرها».

تتناقض النقطتان 13 و 17 مع بعضهما البعض. إما أن يكون للمكونات الحق في تقرير المصير والاستقلالية في التعليم، أو أن يكون هناك «منهج موحد»، أياً كان معنى ذلك. لا يمكن أن يكون التعليم مركزيًا ولا مركزيًا في نفس الوقت....

لذلك يجب إعادة صياغة النقطة 17، لأنها تتعلق في المقام الأول بالتنسيق التعليمي، أي أن يكون هناك اعتراف متكافئ بجميع المؤهلات داخل سوريا (مثل مؤهل دخول الجامعة الألمانية، الذي حصلت عليه في ساكسونيا وتمكنت بعد ذلك من استخدامه للدراسة في بافاريا). ولكنني أود أن أضع الأمر على هذا النحو: يجب أن تكون هناك آليات تنسيق بين الأقاليم والمسؤولين عن التعليم حتى يمكن مواءمة وضمان معادلة المؤهلات.

النقطة 24: الأمر صعب، لقد ناقشنا التعريب وكيفية التعامل معه لفترة طويلة. أعلم أن هذا الأمر يشكل مصدر قلق كبير للكرد، وأنا أتفهم ذلك. من ناحية أخرى، عليك أن تضع في اعتبارك أيضًا أن الجيل الثاني أو حتى الثالث من العرب الذين استوطنوا هناك في الستينيات يعيشون الآن في المنطقة. لقد كان هناك برنامج جيد في قبرص، وهو خطة عنان لإعادة التوحيد 2004 والتي نصت على أنه على الرغم من أن الجميع يحق لهم العودة، إلا أنه يمكن للناس أيضًا أن يختاروا أن يتم تعويضهم ماليًا عن النزوح وفقدان الممتلكات. بالنسبة للكثير من الكرد الذين بنوا حياة جديدة في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال (أو في العراق)،

1 د. زورين كايل دكتوراة بالعلوم السياسية و خبير بالقانون الدولي والفيدرالية

يبدو هذا خياراً أفضل بكثير. ومع ذلك، فإنه لا يحل مشكلتين: أولاً، من أين تأتي أموال التعويضات وثانياً، ماذا سيحدث للعرب الذين يعيشون في المنازل والأراضي التي يجب إعادتها؟ كيف سيتم تعويضهم؟

الجزء ب

النقطة 8 غير واضحة بالنسبة لي. كيف ستبدو هذه الحماية؟ هل يتعلق الأمر بإنشاء حماية دولية، كما كان الحال في كوسوفو بعد عام 1999، على سبيل المثال؟ أم أنها تتعلق فقط بقوة حماية دولية ومراقبين دوليين للانتخابات؟ ربما تكون قوة الحماية مطلوبة بشكل عام في سوريا بعد الحرب، أليس كذلك؟ لضمان عودة العائدين إلى ديارهم، على سبيل المثال، ودعم عملية نزع السلاح. ربما هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح هنا.

BKS

Berê Kurdistansa Sûriyê

Syrian Kurdistan Front

جبهة كوردستان سوريا

مشروع جبهة كوردستان سوريا

BKS

Berê Kurdistansa Sûriyê

Syrian Kurdistan Front

جبهة كوردستان سوريا

مشروع جبهة كوردستان سوريا

مشروع البرنامج السياسي لجبهة كوردستان سوريا

مقدمة:

تتقدّم جبهة كوردستان سوريا فيما يلي ببرنامجها السياسي، داعية الحوار حوله، وآملةً تأييده ودعمه بجميع الأشكال الممكنة، من الانضواء في صفوفها إلى التعاطف والتشجيع، إلى الانتقاد والتعبير عن الاختلاف الذي يكرّس الحرية والتعدّدية ويضعنا على مسار التقدّم. كما تتقدم الجبهة ببرنامجها في الوقت نفسه إلى حلفائها وأصدقائها وجميع القوى السياسية والاجتماعية، والفعاليات الاقتصادية والثقافية والمهنية، داعيةً الحوار والعمل المشترك من أجل بلورة برنامج وطني للتغيير الديمقراطي في البلاد. علماً أنه ليس من السهل إخراج برنامج شامل، فعّال وواضح المعالم، في مرحلةٍ انتقالية، يشارك فيها الكثير من اللاعبين محلياً وإقليمياً ودوليا. يحاول هذا البرنامج أن ينطلق من الوضع الراهن فيرسمُ ملامح التغيير وآلياته ومهامه من جهة، ويحدّد طموحاته في رسم ملامح سوريا الجديدة، من جهة أخرى.

دخلت سوريا وشعبها بمختلف مكوناته مرحلة جديدة منذ آذار ٢٠١١ حيث انتفض الشعب على النظام الدكتاتوري الذي ردّ على المنتفضين السلميين بجميع ما يمتلك من أسلحة، بما فيها المحرم استخدامها دولياً، مرتكباً جرائم فظيعة صنفت بكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما لم يوفر النظام وسيلة لتطويق وقمع الاحتجاجات إلاّ ومارسها، فعمل منذ البداية على تحييد المكونات الأقلّ عدداً، وذلك بكل الطرق الممكنة من وسائل الترغيب والترهيب، إلى إطلاق سراح الإسلاميين المتشددين المحتجزين ليعيثوا في البلاد إرهاباً تحجّج به النظام لتبرير إرهابه والتمادي في نهجه الدمويو كما استخدم ذلك لإقناع العالم بأن البديل عنه سيكون إرهاباً يهدد الجميع، وأيضاً استخدمه لتبرير استقدام جيوش أجنبية وصنع واستيراد ميليشيات إرهابية من مختلف البلدان ليستعين بها في حماية نفسه وإطالة أمدِه.

هذا السلوك من قبل النظام تكامل مع التدخل السلبي الإقليمي والدولي فكانت النتيجة حروباً طاحنة بين السوريين الذين باتوا منقسمين على عدة مناطق نفوذ يعانون من ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بحقهم كما يعانون من الفاقة والحرمان من أبسط سبل العيش الكريم.

انطلاقاً من ذلك نرى أن مسؤوليتنا التاريخية تجاه قيم الحرية التي ضحى من أجلها الكورد في سوريا, تحتم علينا مواجهة كافة الأشكال الجديدة للاستبداد المتمثلة بالعديد من الجهات والميليشيات السورية والأجنبية المنتشرة في شتى أرجاء سوريا.

إن تصميمنا على نيل الحرية وبناء سورية تعددية وديمقراطية واتحادية لا رجعة عنه مهما بلغت التضحيات، وهو ما يستوجب علينا في جبهة كوردستان سوريا - كمسؤولية تاريخية وسياسية – العمل بكافة السبل الممكنة لمواجهة الظلم وأدواته وتقديم العون وتأمين الدعم اللازمين للمناطق المنكوبة والعمل بجدية مع تيارات المعارضة الأخرى من أجل إيجاد البديل السياسي الديمقراطي لنظام القتل والإبادة، وهي مهمة وطنية وانسانية تتطلبها مصلحة كافة المكونات في سوريا المستقبل.

إن جبهة كوردستان سوريا تؤمن بأن البنية الاستبدادية للنظام تمنعه من التحول "إرادياً" أو عبر آليات الحوار إلى نظام ديمقراطي تعدُدي، لأن مسألة الانتقال إلى الديمقراطية ليست مسألة قانونية أو حقوقية فحسب بل هي مسألة عملية وبنيوية أساساً، وعليه لا بد من العمل على تفكيك الأجهزة القمعية، وعلاقات التبعية القائمة بين المؤسسات الحزبية والقمعية للنظام وبين مؤسسات الدولة، وهذا لن يحصل بقرار أو إرادة من النظام لأن ذلك يعني أنه يقرر إنهاء نفسه بنفسه، بل يتطلب تبدلاً جذرياً في موازين القوى.

من هذا المنطلق تصبح امكانيه الحوار مع النظام معدومة إن لم تتم برعاية وإشراف دوليين، فالنظام لا يقبل سوى باستسلام خصومه، بل لم يسلم منه حتى المتفقون معه على مصالحات، كما لا يقبل سوى بتقديم إصلاحات شكلية لا تمس جوهره ولا تمس موقع رئيسه. وعليه نرى بأن المخرج هو في تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة و خصوصا القرار ٢٢٥٤، وبعدها يأتي البحث في شروط الانتقال السلمي إلى دولة قانون ودولة علمانية وديمقراطية.

إن جبهة كوردستان سوريا تتجه إلى التواصل والحوار مع جميع المكونات في المجتمع السوري للمساهمة في تعزيز فكرة الشراكة. فقد أثبتت التجارب السابقة عدم قدرة أي مكون أو حزب على قيادة المجتمع لوحده أو تمثيل الغالبية فيه، لذلك لا بد من بناء أفكار وعلاقات صحيحة تقوم على أساس الثقة والتشارك، وتبتعد عن التحكم والتهميش والمركزية والإقصاء.

لذلك فإن المهام المستعجلة لجبهة كوردستان سوريا تتلخص فيما يلي:

١. العمل على تغيير النظام الاستبدادي من خلال الإلتزام بالقرارات الدولية المتعلق بالأزمة السورية و خصوصا القرار الدولي ٢٢٥٤ كونها تمثل خارطة طريق لحل الأزمة والتحول الديمقراطي.

٢. التصدي للانتهاكات والجرائم وعمليات التغيير الديمغرافي و سياسات التعريب و التتريك في مناطق كوردستان سوريا بمواجهة الميليشيات المدعومة من الاحتلال التركي وفضح هذه الانتهاكات من خلال توثيقها وإيصال صوت شعبنا للمحافل الدولية عن طريق القنوات الدبلوماسية, وكذلك العمل على تأمين حماية دولية لها وصولاً إلى ضمان إدارتها من قبل سكانها المحليين لحين إمكانية إجراء انتخابات ديمقراطية و حرة و نزيهة تشمل كامل كوردستان سوريا, أما في المناطق الأخرى فعلينا التصدي للانتهاكات التي ترتكبها سلطات الأمر الواقع وفضحها, والدفع بالحواري الكوردي-الكوردي نحو الأمام بما يخدم قضيتنا القومية لبناء موقف كوردي مشترك يمثل مطالبنا ككورد سوريا.

٣. العمل على تشكيل إدارة جديدة لكوردستان سوريا، بآليات ديمقراطية وعبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها جميع مكونات كوردستان سوريا، وبرعاية وإشراف دوليين, على أن تتولى قوات دولية برعاية الأمم المتحدة حماية المدنيين والمنطقة، لحين تشكيل الإدارة الجديدة وبناء مؤسساتها التي ستتولى حماية المنطقة.

٤. العمل على تأمين الحماية الدولية للمدنيين ودعم آليات دولية لتحقيقها وتنفيذها من خلال المؤسسات الأممية في أسرع وقت.

٥. الاهتمام بمكونات المجتمع الأخرى في كوردستان سوريا، وطمأنتها وتكثيف التواصل مع شخصياتها وهيئاتها.

٦. الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز ثقافة العيش المشترك و تقبل الآخر المختلف.

تعريف جبهة كوردستان سوريا:

جبهة كوردستان سوريا تحالف أحزاب كوردية قائمة على اللامركزية في بنيتها التنظيمية وعلى قيم الكرامة والحرية والديمقراطية في نضالها من أجل الوصول إلى أهدافها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تؤمن جبهة كوردستان سوريا بالديمقراطية الداخلية وتمارسها، سواء في علاقات أحزابها بعضهم مع بعض، أو في علاقتهم بجماهير الشعب، أو مع القوى الأخرى، وهذه الديمقراطية في حياة جبهة كوردستان سوريا الداخلية ليست فقط لتنفيذ السياسات الحزبية، وإنما لإنتاج هذه السياسات وتصحيح مسارها وتغيير غير الفاعل منها.

تضمن جبهة كوردستان سوريا الاختلافات السياسية داخل الجبهة نفسها، بحكم أنها أحد أهم ضرورات التقدم الاجتماعي والسياسي، على أن تمتلك تلك الاختلافات تعبيرات ديمقراطية داخل الجبهة ووفقا لقوانينها الداخلية من حيث الاعتراف بأن التباين والاختلاف الديمقراطي قوة محركة لها، ودافع فاعل لتطور أعضاءها المعرفي والسياسي، وبالتالي إمتلاكها ديناميكية التطوّر والتغيّر الداخلية.

ترفض جبهة كوردستان سوريا وحدانية التمثيل، وتعتبرها قضية تجاوزها الزمن، فهناك الكثير من تعبيرات الوجود المجتمعي، وكل منها له رؤيته الخاصة، بمعنى أنَّ هناك رؤى سياسية متشابكة في المجتمع، وتتحدد مصداقيتها من حيث قدرتها على التآلف وقبول الآخر كما هو، وبالتالي فإن جبهة كوردستان سوريا تعتبر عقلية النفي والإقصاء، عقلية مؤسسة للثقافة الفردية والدكتاتورية.

تعتمد جبهة كوردستان سوريا مبدأ الشفافية والعلنية في علاقاتها السياسية، وفي مجمل نشاطاتها وفعله الميداني، وتسعى لأن تكون هذه العلاقات والرؤى في متناول أية حلقة نقاشية داخلية أو جماهيرية.

تؤمن جبهة كوردستان سوريا بالعمل المؤسساتي والتخصصي، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الإعلامي أو الاجتماعي أو الحقوقي، أو في مجال الدفاع عن حق المرأة في المساهمة الفعالة في مختلف مجالات الحياة، وضرورة تفعيل دورها وتنظيم طاقاتها، لتأخذ دورها المناسب وتتخلص من المعوقات التي تعترض تطورها المجتمعي، أو في مجال الشباب واهتماماتهم وضرورة دفعهم للانخراط في تعبيرات المجتمع المدني الثقافية والاجتماعية والفكرية.

فهي إطار حيوي يسعى إلى تنظيم حركة الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي في كوردستان سوريا وإعادة تنظيم طاقات الشعب فيها وتسخيرها في خدمة الجميع، وتؤمن بإرادة وقدرة الأفراد والمجموعات على مواجهة الصعاب والارتقاء الحضاري بالمطالب والحقوق على أسس ديمقراطية صحيحة، وهي كمشروع سياسي مدني، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، تتحدد ماهيتها في مواجهة القمع والتذويب الذي تتعرض له المكونات القومية. كما تتحدد أهمية وجودها حاضراً من قدرتها على تحديد سلوكها الديمقراطي، في سبيل بناء منظومة قيم العدل والحرية والمساواة، والذي يعتمد في تكوينه وبنائه على حرية الرأي، وكذلك تستند في نشاطها الثقافي والسياسي والاجتماعي على فكر مؤسساتي متنوع ومتعدد في بوتقة التشارك والتوافق

لأغلبية الأحزاب، حيث سيادة اللامركزية في اتخاذ القرار، بهدف تنمية قدرات الأفراد والمجموعات وتهيئتهم لأداء واجباتهم تجاه أي حالة سياسية نضالية.

تنطلق جبهة كوردستان سوريا في تكوينه السياسي والتنظيمي من المبادئ والأسس التالية:

١.رؤيتنا لكوردستان سوريا وسوريا عموماً:

أ. كوردستان سوريا هي جزء من الأجزاء الأربعة لكوردستان.
ب. حق تقرير المصير للشعب الكوردي.
ت. سوريا دولة لامركزية، وكوردستان سوريا وحدة متكاملة جغرافياً واقتصادياً دون اقتطاع أي جزء منها.
ث. فصل الدين عن الدولة، وحيادية الدولة تجاه الأديان.
ج. دولة القانون الذي يتساوى جميع المواطنين فيه وأمامه بغض النظر عن أي اعتبار.
ح. حماية وضمان حقوق الإنسان بحسب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
خ. اعتبار أية قوة سياسية في كوردستان سوريا شريكة لنا في حال خلوّ برنامجها من أية دعوة إلى العنف أو الكراهية أو العنصرية أو أي انتقاص من حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعب الكوردي.
د. تغيير النظام الدكتاتوري وبناء نظام ديمقراطي بديلاً عنه.
ذ. العمل على تعزيز الثقة وتطوير العلاقات بين مختلف المكونات السورية من منطلق أن التعددية الثقافية هي مصدر قوة وثراء.

٢. العلاقة مع الأجزاء الاخرى من كوردستان :

أ.تساند جبهة كوردستان سوريا وتتضامن مع نضال الشعب الكوردستاني في الأجزاء الأخرى من كوردستان، من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة، وفق العهود والمواثيق الدولية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
ب.تنظر جبهة كوردستان سوريا لإقليم كوردستان العراق كمكسب قومي للكورد في جميع أجزاء كوردستان ومن واجبنا حمايته ودعمه بما أمكن، كما يرى في قيادة الإقليم وسلطاته وقواه السياسية إخوة لنا وعليهم احترام ودعم ما يقرره شعب كوردستان سوريا لنفسه، ويقع هذا الواجب كذلك على جميع القوى السياسية في الأجزاء الأخرى من كوردستان.
ت.تؤمن جبهة كوردستان سوريا وتعمل على تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الكورد في جميع أجزاء كوردستان وبذل الجهود الموجهة لتعزيز اللغة الكوردية وحمايتها وتطويرها.

٣. الموقف من دول المنطقة والعالم:

- احترام سيادة جميع دول المنطقة والعالم والعمل على بناء علاقات ودّية معها بما يخدم مصلحة شعبنا.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض تدخل أي منها في شؤوننا الداخلية.

الرؤية السياسية لجبهة كوردستان سوريا:

أولاً - حول القضية الكوردية في سوريا:

تؤمن جبهة كوردستان سوريا بأن التحول الديمقراطي المنشود في سوريا هو أساس حل القضية الكوردية بشكل عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الكوردي. انطلاقاً من هذا فإن سوريا المستقبل ستكون دولة ديمقراطية حقيقية حينما تضمن كامل حقوق الشعب الكوردي.

معالجة الآثار الناجمة عن سياسات التعريب:

منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي بدأت السلطات السورية بالتحضير لمشروع الحزام العربي وتطبيقه على طول الحدود السورية مع تركيا والعراق, وقد بدأ تنفيذ المشروع منذ العام ١٩٧٣ حيث تم توطين ٢٥٠٠٠ عائلة عربية في محافظة الحسكة. وكذلك إبان مرحلة الإصلاح الزراعي في السبعينيات كان يُسمح للملاكين الكورد أن يستملكوا أراضٍ أقل مساحة من التي يستملكها الملاكون العرب وكانت الدولة قد سحبت في ٥ اكتوبر ١٩٦٢ الجنسية السورية من عشرات الآلاف من المواطنين الكورد وصادرت أملاكهم.

كما اقتطعت الدولة قرى كوردية من محافظة حلب وأتبعتها لمحافظة الرقة، ومنعت تسجيل الأملاك بأسماء أصحابها الكورد، كما جرى في منطقة گري سپي (تل أبيض) التي شهدت بناء قرى عربية بقرار من الدولة، وكل ذلك لتعريب تلك المنطقة الواصلة بين منطقتي كوباني وسري كانيه. أما بالنسبة للمنطقة الواصلة بين كوباني وعفرين فقد عمل النظام على الضغط على سكانها بشتى السبل لإجبارهم على ترك قراهم، وقد نجح أحياناً وخاصة في قرى كوردية تابعة لمنطقة الباب و كذلك فصل العديد من قرى منطقة عفرين و إلحاقها إداريا بمدينة إعزاز و تل رفعت و بلدة نبّل، كما فشل أحياناً أخرى.

ولحل المشكلة المتعلقة بتهجير السكان ومصادرة أراضيهم بشكل غير مشروع، يجب العمل على ما يلي:

- تطبيع الأوضاع في جميع القرى والمدن الكوردية التي أجبر سكانها على مغادرتها.
- إعادة جميع الأراضي والممتلكات إلى أصحابها ومستحقيها الأصليين وإلغاء جميع القوانين والقرارات التي استملكت وصودرت بموجبها تلك الأراضي.
- تعويض المتضررين من تلك السياسات عما لحقهم من ضرر وما فاتهم من كسب.
- إعادة السجلات المدنية للمستوطنين إلى أماكنهم السابقة.
- إعادة واعتماد الأسماء الأصلية لجميع المدن والبلدات والقرى والأماكن التي تمّ تغييرها.
- إعادة الجنسية السورية إلى جميع من جردوا منها وكذلك إلى جميع المكتومين، وتعويض المتضررين من عملية التجريد من الجنسية وما تبعها من تداعيات.
-إعادة توزيع التقسيمات الإدارية لمناطق كوردستان سوريا و إنشاء محافظات فيها.

اللغات في كوردستان سوريا:

اللغات الكوردية والعربية والسريانية الآشورية هي لغات معترف بها في كوردستان سوريا ويجب توفير كافة السبل للتعبير بها وتنميتها، كما يجب اعتبار اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية في سوريا.

الإدارة المحلية والإقليمية:

في جميع المحافظات والمناطق السورية يجب انتخاب برلمانات إقليمية ومجالس للمدن والنواحي والمناطق من قبل السكان أنفسهم.
وبموازاة تلك الإجراءات من الحكم الفيدرالي الذي يجب سريان مفعوله في جميع المحافظات السورية، فإنه من الضروري أن تكون كوردستان سوريا صاحبة استقلال ذاتي من ناحية مواضيع اللغة والثقافة والتعليم.

الجانب المالي:

على المدن والمحافظات المعنية أن تتمتع بالاستقلال الاقتصادي. ويجب أن تخصص أموال لأمور معينة وتُصرف دون أن تضطر سلطات الإقليم إلى الرجوع إلى الوزارات المختصة في المركز. والشرط الأساسي هنا هو جباية الضرائب وإدارة الموارد الأخرى، وتشرف الأقاليم على الموارد وتدير مردوداتها المادية، ومن ثم تقوم السلطات المركزية بحساب إجمالي الإيرادات الضريبية ويتم توزيعها في الأقاليم حسب أعداد السكان والمواطنين بعد استقطاع مستلزمات التطوير والتنمية والمستلزمات الأخرى من المصاريف العامة.
واعتماداً على هذه الآلية فإنه إما أن يأخذ الإقليم مزيداً من الأموال من العاصمة أو أن يعيد إلى العاصمة الفائض المالي الذي تحقق لديه.

التمثيل في العاصمة السورية:

إن سكان كوردستان سوريا يشاركون في انتخابات البرلمان. ومن حق الأحزاب السياسية الكوردية أن تقدم مرشحيها لخوض هذه الانتخابات. ويجب على هذا الصعيد تطوير آليات معينة لعملية الانتخابات. ولكي يتم ضمان أن قرارات الأغلبية بصدد كوردستان سوريا لن تؤثر على/في حقوق كوردستان سوريا، يجب تثبيت بند بخصوص ذلك في الدستور.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكفل الدستور أن هذه الآلية تتغير فقط في حال تم قبول التغيير بشكل رسمي من قبل المجلس المحلي في الإقليم.
كما يجب ضمان عدم فرض قانون للانتخابات على الإقليم دون موافقة منه.

ثانياً - رؤية جبهة كوردستان سوريا في النظام السياسي في سوريا مستقبلاً:

١. سوريا دولة ديمقراطية. وتنبثق سلطات الدولة من إرادة الشعب وتُمارس من أجل خيره.
٢. سوريا دولة قانون تحترم وتحمي وتلتزم بمبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء وجميع مبادئ سيادة القانون.
٣. تتّخذُ لجنة مستقلة لـمحاربة الفساد كل الاجراءات للوقاية من الفساد ومكافحته. ويُكلف في كل وزارة مراقِب لقضايا الفساد يراقب مدى الالتزام بمبادئ سيادة القانون.
٤. سوريا هي دولة اتحادية تقوم بتوزيع السلطة والموارد بين المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية.
٥. تعترف سوريا بتنوعها السكاني و تحميه. تنتمي جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية إلى الهوية السورية وهي معترف بها كمكونات أساسية للمجتمع السوري. تتمتع جميع المجموعات، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بحق الحصول على احترام وحماية حقوقها بصورة عادلة وحفظ وتعزيز هويتها الثقافية والمشاركة المتكافئة في شؤون الدولة.
٦. يراعى التنوع السكاني بصورة ملائمة عند تحديد الاسم والعلم والنشيد الوطني وغيرها من رموز ومؤسسات الدولة السورية
٧. تعترف سوريا بـ وتحمي وتطبق حقوق الإنسان وحقوق الأقليات المعترف بها دولياً وتستند في كل اجراءاتها

الى مقاييس الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية. ونؤكد هنا على المبادئ التالية:

أ. تُضَـمّن سوريا في دستورها الجديد حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها دولياً.
ب. تصادق سوريا على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتدعم نشاطاتها.
ت. تُلزم حقوق الإنسان جميع السلطات والمؤسسات التي تؤدي وظائف الدولة.
ث. تتخذ سوريا جميع التدابير اللازمة لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس بشكل كامل. وتشمل هذه، على وجه الخصوص، تدقيق القوانين القائمة، سَن قوانين جديدة لحماية حقوق الإنسان، تخصيص الموارد المالية اللازمة ووضع خطط عمل للتحسين التدريجي لممارسة وتطبيق حقوق الإنسان.
ج. تقدم السلطة التنفيذية بشكل منتظم تقارير عن تنفيذ خطط العمل وعن التقدم الذي تم احرازه في تنفيذ حقوق الإنسان. وعليها تقديم المعلومات في أي وقت عند الطلب. وتُعيّن الإدارة في كل وزارة موظفاً لحقوق الإنسان، فيكون نقطة الاتصال داخلياً وخارجياً ويضمن أن حقوق الإنسان تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في جميع أعمال واجراءات الدولة.
ح. تمارس وتعتني سوريا بثقافة نشطة في مجال حقوق الإنسان, يشمل ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع من يمارسون سلطة الدولة، والتوعية المنتظمة لجميع المسؤولين الحكوميين وموظفي الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان، والتثقيف العام في مجال حقوق الإنسان والتعليم المدرسي.
خ. تعمل سوريا على إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان تتمثل مهمتها في: توثيق حالة حقوق الإنسان في الدولة، تَلَـقّـي الشكاوى، صياغة التقارير، تقديم التوصيات إلى المشرعين والحكومات والإدارات والمحاكم. وتمتلك مؤسسة حقوق الإنسان الموارد المالية اللازمة تحت تصرفها. تنشئ هذه المؤسسة لجان متخصصة لحقوق الإنسان وتعمل على تنسيق عمل هذه اللجان.
د. تكفل السلطات المختصة تمكين المحامين وغيرهم من ممثلي حقوق الإنسان من ممارسة واجباتهم بحرية وأمان وتجعل الوصول إلى الأشخاص والمعلومات في جميع الأوقات ممكناً.
ذ. يحدد الدستور حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها ويحدد الشروط التي يمكن بموجبها تقييد حقوق الإنسان الأخرى. ويجب أن تستند هذه القيود الى أساس قانوني وتصب في المصلحة العامة ويكون تنظيمها وتنفيذها متناسباً مع الحاجة. وتُحظر الأفعال والبيانات التي تنتهك المبادئ الأساسية
للدستور أو تدعو إلى الكراهية والعنف.
ر. حق التقاضي مكفول ولا تقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.
ز. تستند العملية الانتقالية إلى حقوق الإنسان. لذا سيكون لزاماً تشكيل لجنة لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، تمثل جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية وتضم خبراء محليين وأجانب. ترافق لجنة حقوق الإنسان العملية الانتقالية وتصدر الآراء وتقدم التوصيات.

٨. تَضمن جميع مستويات الدولة السورية المشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها لكافة المجموعات السكانية وتؤمن تكافؤَ الفرص سياسياً واقتصاديا واجتماعياً بين جميع المواطنين والمواطنات. تتمتع الدوائر في كافة المستويات الحكومية بشمولية التمثيل وتكون جميع المجموعات ممثلة فيها وفقاً لنسبتها من عدد السكان الإجمالي. ويسمح بتمثيل المجموعات الصغيرة جداً والمجموعات التي تعيش مبعثرة في أرجاء البلاد بنسبة تفوق نسبتها من السكان.

٩. تضمن سوريا مساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، كما تضمن أيضاً تمثيل النساء ومشاركتهن بصنع القرار في جميع مؤسسات الدولة السورية بشكل مناسب. يتم تمثيل النساء في جميع المؤسسات على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

١٠. سوريا دولة علمانية. حرية المعتقد والضمير مضمونة لجميع السكان على جميع مستويات الدولة السورية ومحمية بموجب الدستور الاتحادي. تعامل الدولة جميع الطوائف الدينية بالاحترام وتتصرف في القضايا الدينية والمذهبية بشكل محايد.

١١. يتألف البرلمان السوري من مجلسين تشريعيين.

أ. تضم الغرفة الأولى ممثلين عن كل الشعب السوري. يتم انتخاب العضوات والأعضاء مباشرة عن طريق التمثيل النسبي في انتخابات حقيقية، دورية، عامة، متساوية وسرية يتم فيها ضمان حرية التعبير عن الإرادة الانتخابية. وتعتبر المناطق هي الدوائر الانتخابية.
ب. تكون كافة المجموعات ممثلة في المجلس الأول وفقاً لقوتها الديمغرافية. تقرر المناطق (الولايات/ الأقاليم) كيفية تعيين نوابها. إضافة لذلك يحق لكل من الجماعات الأرمنية والسريانية الآشورية والإسماعيلية والإيزيدية والشركسية والتركمانية، الحصول على ممثل واحد على الأقل في الغرفة الثانية. يتم انتخاب هؤلاء الممثلين مباشرة من قبل مجتمعاتهم. القرارات المتعلقة باختصاصات المناطق والمشاريع ذات الاهتمام العام في سوريا تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الغرفة الثانية.

١٢. يتم انتخاب رئيس أو رئيسة لسوريا من قبل البرلمان باجتماع غرفتيه معاً. ويتسم دور الرئيس أو الرئيسة بصورة أساسية بالطابع التمثيلي والمراسيمي. يُكلف الرئيس الحزبَ الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات داخل الغرفة البرلمانية الأولى بتشكيل الحكومة وتعيين رئيس/ـة لها. تُعرب الـغـرفتان عن ثقتهما في رئيس الوزراء ومجلس

الوزراء بالأغلبية المطلقة. رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسؤولون أمام البرلمان.
١٣. تقوم لجنة انتخابية مستقلة بالتخطيط والتنظيم والإشراف على سير الانتخابات. يتم التخطيط للانتخابات الأولى وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٤. سوريا لديها محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين وترصد حقوق الإنسان وحقوق جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية وتراقب توزيع السلطة والموارد، كما تقوم بحماية كل المبادئ والقيم الدستورية. ويتم انتخاب القضاة والقاضيات من قبل المجلس التشريعي الثاني (الغرفة البرلمانية الثانية) بأغلبية الثلثين. ويجب التأكد من تمثيل جميع المناطق (الولايات/ الأقاليم) المختلفة والمجموعات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية فيها بصورة متناسبة.
١٥. المستوى الاتحادي مسؤول فقط عن المجالات التي يعهد له الدستور بمسئوليتها. ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

أ. الجيش، الدفاع، الأمن الوطني، وبالتعاون مع الاقاليم: حماية الحدود.
ب. الشرطة الاتحادية التي تحمي الدستور وتضمن التعاون مع الشرطة الدولية.
ت. العملة الوطنية والبنك المركزي المستقل.
ث. الجنسية.
ج. العلاقات السياسية الخارجية.
ح. قوانين: العقوبات، الملكية، العقود والتجارة، تحصيل الديون والإفلاس، البنوك والبورصة.
خ. تخطيط وتنفيذ المشاريع، التي تخدم مصالح الدولة الاتحادية (سوريا بأكملها)، يتعاون المستوى الاتحادي خلال ذلك بصورة وثيقة مع المناطق (الولايات/ الأقاليم) المعنية بصورة خاصة ويراعي مصالحها.
د. معايير التنمية الاقتصادية والضمان الاجتماعي، والعمل بشكل وثيق في هذا المجال مع المناطق (الولايات/ الأقاليم).

١٦. تقع مهام الدولة المتبقية في نطاق اختصاص المناطق (الولايات/ الأقاليم). يشمل ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والشرطة، وقانون الأحوال الشخصية والأسرة والإرث، وتخطيط وتنفيذ البنى التحتية الإقليمية وكذلك التنمية والثقافة. تعمل المناطق (الولايات/ الأقاليم) على حماية البيئة والثروات الثقافية وتحقيق التزامات سوريا بموجب القانون الدولي.

١٧. تختص المناطق (الولايات/ الأقاليم) بالتعليم وتقوم بتشغيل المدارس والجامعات بصورة مستقلة. وتقوم باحترام وحماية استقلالية الجامعات، كما ترخص المنشآت التعليمية الخاصة وتشرف عليها. وتقوم بصياغة النظام التعليمي ووضع مناهج دراسية تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من التزامات سوريا تجاه القانون الدولي. وهي تضمن أن يحترم التدريس قيم الدستور الاتحادي والإقليمي ويعزز التعايش السلمي. فهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لقطع الطريق أمام التعاليم الدينية ذات المحتوى الراديكالي المناهض للدستور وللحيلولة دون إساءة استخدام التعليم لأغراض دينية أو سياسية. تنسق المناطق (الولايات/ الأقاليم) فيما بينها فيما يخص المراحل التعليمية والأهداف التعليمية العامة وتشترك معاً لتضمن جودة عالية في التعليم متقاربة فيما بينها من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات العلمية. يمكن للمستوى الاتحادي أن يدعم التعليم الجامعي والبحث العلمي وينسق التعاون الدولي في هذا الشأن محترماً اثناء قيامه بذلك صلاحيات المناطق (الولايات/ الأقاليم) واستقلالية الجامعات.

١٨. تكون المناطق (الولايات/ الأقاليم) مسؤولة عن الأمن الداخلي، ما لم يكن المستوى الاتحادي مسؤولاً عنه.

١٩. إن العلاقات السياسية الخارجية هي صلاحية حصرية للحكومة الاتحادية. تحترم سوريا القانون الدولي وتحافظ على العلاقات السلمية مع جيرانها ومع المجتمع الدولي. ينظر البرلمان في ملاءمة التزامات سوريا القائمة لأهداف القانون الدولي ويضع مقترحات لإبرام أو إنهاء المعاهدات الدولية.

٢٠. يمكن أن تتعاون المناطق (الولايات/ الأقاليم) من أجل تنفيذ مهماتها وفي إطار صلاحياتها مع مناطق أخرى أو مع أطراف دولية فاعلة وإبرام العقود لهذا الغرض. إن المناطق (الولايات/ الأقاليم) ملزمة بإبلاغ المستوى الاتحادي بهذه النشاطات. يمكن لإحدى المناطق (الولايات/ الأقاليم) أو الأغلبية في المجلس التشريعي الأول التوجه للمجلس التشريعي الثاني، في حال اعتبرت أن هذا التعاون ينتهك الدستور أو يضر بمصالح الدولة الاتحادية (سوريا بأكملها). يُثبّت المجلس التشريعي الثاني عدم جواز هذا التعاون بأغلبية الثلثين.

٢١. يخضع كل من الجيش والدوائر الأمنية وجهاز الشرطة للرقابة المدنية وهم مسؤولون أمام البرلمان الاتحادي والبرلمانات الاقليمية. يخضع جهاز الاستخبارات لرقابة لجنة تابعة للبرلمان الاتحادي مؤلفة من الغرفتين التشريعيتين بالتساوي.

٢٢. يعمل المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي معاً على توفير أعلى قدر ممكن من الضمان الاجتماعي. ينظم المستوى الاتحادي التأمين للمسنين وتأمين الباقين على قيد الحياة من ذوي الموتى والتأمين الصحي وتأمين الحوادث وكذلك تأمين البطالة. ينفذ المستوى الإقليمي هذه اللوائح. توظف نسبة ملائمة من ايرادات الموارد الطبيعية للضمان الاجتماعي لتكون مكملة لإيرادات الأقساط. يحق لكل مَن يتعرض لأزمة أن يحصل على دعم ورعاية حكومية.

٢٣. يؤمن المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي إمداد السكان بالماء والطاقة ووسائل الاتصالات.
٢٤. لدى كل منطقة (ولاية/ إقليم) دستورٌ ودوائر حكومية خاصة بها. لا يجوز أن تتعارض الدساتير والقوانين الإقليمية مع التشريعات الاتحادية والدولية، التي تعلوها مرتبة.

٢٥. يتم ترسيم حدود المناطق (الولايات/ الأقاليم) من جديد. تقوم لجنة مؤلفة من خبراء محليين وأجانب بإعداد مقترحات بشأن ترسيم الحدود تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. تراعي اللجنة خلال قيامها بذلك المعايير العرقية والدينية والمذهبية استنادا الى مقترحات اللجنة، تجري الانتخابات البرلمانية الأولى لكلا المجلسين التشريعيين. يشكل المجلس التشريعي الثاني من بين أعضائه لجنة ترسيم حدود تُمثل فيها جميع المجموعات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية. تتلقى لجنة ترسيم الحدود طلبات بشأن تغيير الحدود الإقليمية، تستشير الخبراء المحليين والخارجيين وتعد الاقتراحات لطرحها على المجلس التشريعي الثاني. تدخل تغيرات الحدود المطروحة حيز التنفيذ، عندما يوافق عليها جميع أعضاء المجلس التشريعي الثاني الحاضرون. في حال لم يتم التوصل إلى إجماع في الرأي، يتم اجراء استفتاءات في المناطق المعنية. تخطط لجنة الحدود وتراقب الاستفتاءات، كما يمكنها تفويض منظمة الأمم المتحدة بالرقابة.

٢٦. تتمتع المجموعات العرقية والدينية واللغوية والمذهبية، بغض النظر عن محل إقامتها، بحق تقرير مصيرها الثقافي وخاصة حق إقرار النظام التعليمي المدرسي وممارسة الشعائر الدينية والثقافية. يُمارس الحق في تقرير المصير الثقافي ضمن إطار الدستور الاتحادي والإقليمي ووفقاً لالتزامات سوريا الدولية. وتخضع هذه الممارسات لإشراف الأقاليم التي تضمن احترام شروط ومتطلبات المناهج الدراسية الإقليمية. يتم البت في النزاعات المتعلقة بذلك من قبل المحكمة الدستورية.

٢٧. تعترف المناطق (الولايات/ الأقاليم) بحقوق كافة المجموعات بالإدارة الذاتية المحلية. يتم إعادة ترسيم حدود البلديات، إذا لزم الأمر ذلك، وتُراعى في ذلك المعايير العرقية والدينية واللغوية والانسجام المجتمعي.

٢٨. تمتع جميع مستويات الدولة السورية بالاستقلال المالي وهي مسؤولة عن ميزانيتها. ويجب أن تضمن المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية ميزانية متوازنة، وأن تكفل المراقبة المالية وتوفر التدابير اللازمة لمنع الفساد. تحتفظ بفائضها وتتكفل بديونها. المستوى الاتحادي مسؤول عن الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك الخاصة. تفرض المناطق (الولايات/ الأقاليم)، بالتعاون مع المستويات المحلية، ضرائب مباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى الربح الصافي للأشخاص الاعتباريين وتضمن التوزيع الكافي للإيرادات بين المستويات الإقليمية والمحلية. الموارد الطبيعية هي ملك المناطق (الولايات/ الأقاليم) وسوريا بأكملها؛ تقوم المناطق (الولايات/ الأقاليم) بإدارتها لخدمة مصالح الدولة بأكملها. تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية لتغطية احتياجات كافة المناطق (الولايات/ الأقاليم). تملك المنطقة (الولاية/ الإقليم) التي تتواجد فيها الموارد الطبيعية الحق بالحصول على حصة مناسبة من إيرادات هذه الموارد. يضمن التوازن المالي (التسويات المالية) بين المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي وكذلك ما بين المناطق (الولايات/ الأقاليم) بأن تمتلك جميع الوحدات الإدارية في الدولة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مهامها. تحظى المعايير التالية بأهمية حاسمة فيما يخص التوازن المالي: عدد السكان، الحاجة للمساعدات الاجتماعية، مستوى التطور الاقتصادي، الحاجة لإعادة الإعمار والتعويض عن المظالم الواقعة في الماضي. ترصد لجنة مالية مستقلة الموارد المالية الحكومية وتعد سنوياً اقتراحات بشأن مبالغ التسويات المالية لطرحها على البرلمان. تتكون اللجنة من خبراء مستقلين متخصصين بشؤون إدارة الأموال العامة ويتم تعيينها من قبل المجلسين التشريعيين.

٢٩. جميع مستويات الدولة ملزمة بتقديم المعلومات وبالتعاون المفتوح والمشترك لإنهاء النزاعات بصورة سلمية.

٣٠. تقوم لجنة مستقلة بإعداد مقترحات بشأن العدالة الانتقالية يتم طرحها على البرلمان وتأمين معاقبة مرتكبي جرائم الماضي. يضمن تشكيل اللجنة أن جميع المجموعات الاثنية والدينية والمذهبية واللغوية ممثلة تمثيلاً كافياً وأن تمتلك اللجنة الخبرة التخصصية اللازمة. كما تضم اللجنة خبراءً أجانب متخصصين في مجال العدالة الانتقالية.

٣١. يتوجب توجيه العملية الدستورية وفق المبادئ المحددة هنا ومراعاة المصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية. يسري حق مشاركة جميع مكونات سوريا في الدولة بصورة متكافئة على العملية الدستورية أيضاً. لا يجوز تقييد أو إلغاء المبادئ الدستورية التالية: الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان، حقوق المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية، دولة الرعاية الاجتماعية، الاتحادية. تتظافر جميع الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في العملية الانتقالية معا لضمان تطبيع الوضع في سوريا في أقرب وقت ممكن وتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية لكل من يرغب بالعودة لدياره. كما يمكنهم الحصول على الدعم اللازم. سيتم في أقرب وقت ممكن، إجراء الإحصاء (التعداد السكاني) بمشاركة دولية. وبناء على نتائجها، تجرى الانتخابات.

مرتكزات النهوض في سوريا:

١. رفضُ اللجوءِ إلى العنفِ، والتشجيعُ على الصفح والمصالحة والتسامح بين جميع المواطنين، واحترام كافة

العهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.
٢. القطع مع كل ما يمت للدولة الشمولية والاستبدادية بصلة، وتحييد الجيش والأمن والقضاء عن السياسة.
٣. ضمان حقوق المرأة كاملة بما في ذلك ضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية وكافة القطاعات الأخرى. وإعادة النظر بمجمل القوانين غير المنصفة لها.
٤. استقلالية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٥. تطوير قوانين الانتخابات العامة والإعلام، وضمان المساواة والعدالة والتمثيل العادل لجميع المواطنين.
٦. تكريس مفهوم الانتماء الوطني السوري في الوعي والسلوك الاجتماعي من خلال تمتين أواصر الإخوة التاريخية والشراكة بين كافة قوميات ومكونات المجتمع السوري.
٧. دعم منظمات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية السورية الأخرى، تكاتفاً وتضامناً، في نضالها من أجل بناء المجتمع السوري والنهوض به.
٨. إجراء إصلاح اقتصادي جذري يستهدف تحرير الاقتصاد وتفعيل السوق كآلية أساسية لاتخاذ القرار الاقتصادي وتسيير الشأن الاقتصادي، والعمل من أجل الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية بغرض الاستفادة من مزاياها، مع ضرورة نشر ثقافة احترام رأس المال والاستثمار والسوق باعتبارها آليات اقتصادية ضرورية للاقتصاد الوطني في تنميته.
٩. دعم القطاع العام والاهتمام بوضع الطبقات المسحوقة وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لها.
١٠. تعزيز العلاقات بين القوى السياسية الوطنية والديمقراطية، وتنسيق المواقف بينها، وتعبئة طاقات المجتمع المدنية بما يتوافق مع المصلحة الوطنية.
١١. نشر وتعزيز ثقافة التسامح بين الشعوب مع الاحتفاظ بالخصوصية القومية، على أرضية المصلحة المشتركة والوطن الواحد.
١٢. ضمان الحقوق الثقافية للأقليات الدينية والاثنية والطائفية.

في مجال القضاء والقانون:

١. تحرير السلطة القضائية من أسر السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والتنظيمات السياسية وتكريسها كسلطة مستقلة. وتنظيم آلية لاختيار مجلسٍ للقضاء الأعلى من كبار القضاة ذوي النزاهة والكفاءة. وأن يكون مستقلاً عن وزارة العدل.
٢. فصل مؤسسة النيابة العامة عن القضاء وعدم جواز تكليف ذات الشخص بالقيام بأية مهمة قضائية إضافة لدور النيابة العامة.
٣. تحديث القوانين وبناؤها على الأسس الأكثر عدالة وملاءمة لحاجات التقدم.
٤. الربط المحكم بين منظومة قوانين الحريات وحقوق الأفراد والعهود الدولية لحقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية.
٥. إعادة الاستقلال لنقابة المحامين كنقابة حرة، وتعديل قانون المحاماة باتجاه إلغاء أية وصاية عليها.

التربية والتعليم والبحث العلمي:

تعرض التعليم في سوريا خلال العقود الأربعة الماضية إلى تطورات متناقضة، ففي الوقت الذي انتشر أفقياً بشكل واسع، خصوصاً في الريف، تدنى في وظائفه التربوية والعلمية، فازدادت الهوة بيننا وبين العالم من حيث نوعية التعليم ودرجة تطوره.
لذلك فإن تصفية آثار هذه المرحلة وإصلاح التعليم في مختلف مراحله يتطلب الشروع في خطوات رئيسة لابد منها وهي:

١. اعتماد فلسفة تعليمية وتربوية قائمة على التحديث والمنطق والتجريب والعلوم المعاصرة، وتكريس عقلية نقدية بعيدة عن التعصب والتقديس وعن التسفيه والعدمية فيما يتعلق بتاريخنا وثقافتنا وقيم مجتمعنا.
٢. توطيد مبادئ الفهم المنطقي، والعقلانية ومبادئ التحليل والتركيب في العملية التعليمية والتربوية، والعمل على التخلص من أساليب التلقين والحشو والبصم والاستظهار.
٣. إعادة نظر شاملة في مناهج التعليم ضمن منظور وآلية يجعلانها بشكل دائم عرضة للمراجعة والنقد والتغير.
٤. إعادة المعلم والأستاذ الجامعي إلى قلب العملية التعليمية، وذلك بحسن اختيارهما، وبالتأهيل والتدريب المستمر لهما والاهتمام بحاجاتهما ومستوى معيشتهما الذي يكفيهما من أجل تكريس اهتمامهما ضمن رسالتيهما وليس خارجها.
٥. ربط التعليم بكل أنواعه، وخاصة التعليم العالي، بحاجات البلاد وإمكاناتها وآفاق تطورها.
٦. إصلاح التعليم العالي انطلاقاً من مبدأ استقلال الجامعات وبما يعيد السمعة العلمية والأكاديمية والأخلاقية للجامعات السورية كون الجامعة مؤسسة حضارية مفتوحة لا يجوز تقييدها بانتماء عقيدي أو أيديولوجي. وهي أيضاً فضاء تتعايش فيه الرؤى ووجهات النظر وتتحاور فيه مختلف التيارات الفكرية والسياسية والثقافية في جو من الحرية والديمقراطية.
٧. توظيف القدرات التي تؤسسها نظم التعليم في حقل المعرفة ومؤسسات البحث العلمي، وجعل الإنفاق عليها من الأولويات في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي.
٨. نزع آثار الفئوية والحزبية من المناهج والكتب، واعتماد سياسات جديدة في المنح والبعثات والقبول في الجامعات والمؤسسات التربوية بشكلٍ عام تقوم على الكفاءة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز.

مشروع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا

مقدمة:

جبهة كوردستان سوريا، تحالف أحزاب سياسية من كوردستان سوريا، أجمعت على تحويل سوريا إلى دولة اتّحادية، دولة قانون، تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان.
وتعد اللائحة التنظيمية لجبهة كوردستان سوريا بمضمونها وموادّها القانون الأساسي الذي يحكم عمل جبهة كوردستان سوريا ويحدّد المهام والصلاحيات وآليات العمل. ويعد الالتزام بها وبمضمون الرؤية السياسية مؤشراً هاماً على قدرة الجبهة على الاستمرار والتطور وتحقيق الأهداف المنشودة. وتعدّ هذه المقدمة جزءاً لا يتجزأ من هذه اللائحة.

جبهة كوردستان سوريا تحالف أحزاب سياسية، وهنا يكون للجبهة هيئة رئاسية، تتكوّن من جميع رئيسات ورؤساء أحزاب جبهة كوردستان سوريا، ويتم اتّخاذ القرارات في الهيئة الرئاسية. كما وتقوم الهيئة بتشكيل مكاتبها ومؤسساتها، وتعيّين مسؤولي المكاتب. أمّا رئاسة الجبهة فيشغلها رؤساء الأحزاب على التوالي وبشكل دوري.
كما ويتم تشكيل مجلس استشاري من الاختصاصين والخبراء وممثلي المجتمع المدني.
بهذا الشكل يكون جميع أحزاب جبهة كوردستان سوريا شركاء في المسؤوليات والواجبات والقرارات، ويتم كذلك الاستفادة والاستثمار في طاقات الخبراء والأخصائيين والمؤهلين من غير المنتسبين للأحزاب السياسية.

أولاً: البنية التنظيمية لجبهة كوردستان سوريا
١. هيئة رئاسة جبهة كوردستان سوريا
٢. مكاتب جبهة كوردستان سوريا
٣. هيئة استشارية

١. هيئة الرئاسة:

١- أعلى هيئة لجبهة كوردستان سوريا،
٢- هيئة الرئاسة تتكون من رؤساء الأحزاب الاعضاء في الجبهة،
١.٢، الأحزاب التي ليس لها رئيس، تستثنى من شغل مقعد في هيئة الرئاسة إلى حين انتخاب الحزب المعني لرئيس/ة
٢.٢. في حال اعتماد أحزاب من الأحزاب الأعضاء في الجبهة لنظام الرئاسة المشتركة، يقرر الحزب المعني أي من الرؤساء المشتركين يشغل مقعداً في رئاسة الجبهة.
٣.٢. شغل مقعد في هيئة الرئاسة يستوجب أن يكون رئيس الحزب العضو في الجبهة قد انتخب وفقاً للنظام الداخلي ومخرجات مؤتمر الحزب المعني.
٣.٤. لا يمكن لعضوات وأعضاء هيئة الرئاسة توكيل أو تفويض أي شخص آخر في حضور اجتماعات هيئة الرئاسة أو اتّخاذ القرارات في مجلس الرئاسة.
٣- كل ثلاثة أشهر يتولّى أحد رؤساء/رئيسات الأحزاب العضوة في جبهة كوردستان سوريا رئاسة الجبهة بشكل دوري على التوالي، مدّة الرئاسة تتم بشكل ربعي بحيث يتم شغل المنصب من اليوم الأول للشهر الأول في الربع السنوي لدورة الرئاسة وينتهي شغل المنصب في اليوم الأخير من الشهر الأخير للربع السنوي لدورة الرئاسة،
١.٣. في مرحلة التأسيس يتم وضع جدول متسلسل بأسماء عضوات وأعضاء هيئة الرئاسة لشغل رئاسة الجبهة وفقاً للترتيب الأبجدي للحروف الأولى لأسماء كنية أعضاء/عضوات هيئة الرئاسة،
٢.٣. بعد الانتهاء من الجدول، يبقى التسلسل ثابتاً في القائمة،
٣.٣. عند انضمام حزب جديد إلى الجبهة، يتم إضافة اسم رئيس/ة الحزب المنضم إلى آخر القائمة،
٣.٤. عند تعذّر شغل أحد عضوات/أعضاء هيئة الرئاسة لمنصب الرئيس/ة، يتم شغل المنصب من قبل العضو/ة التالي/ة على القائمة،
٤- تنظّم اجتماعات هيئة الرئاسة بشكل دوري كل أسبوعين، يتولّى رئيس الجبهة جمع نقاط النقاش ويشاركها قبل يومين من انعقاد الاجتماع كحد أقصى، ويشاركها مع جميع عضوات وأعضاء الجبهة قبل الاجتماع،
٥- تنظّم الاجتماعات الاستثنائية بناء على طلب أحد عضوات وأعضاء هيئة الرئاسة، وذلك بعد موافقة ثلاث عضوات/أعضاء من هيئة الرئاسة على الأقل،
٦- يكتمل النصاب القانوني للاجتماعات الدورية والاستثنائية عند حضور ٧٥٪ من عضوات وأعضاء هيئة الرئاسة،
٧- هيئة الرئاسة تنتخب مسؤولي مكاتب الجبهة،
٨- يحق لعضوات وأعضاء هيئة الرئاسة شغل مقعد واحد كحد أقصى في مكاتب الجبهة،
٩- يحق. لرئيس/ة الهيئة شغل منصب أحد مكاتب الجبهة بالتوازي مع منصب رئيس/ة الجبهة،
١٠- خلال الاجتماع التأسيسي يتم تشكيل لجنة المالية والتي تكون مكوّنة من خمس عضوات/أعضاء الرئاسة، ويتم اتّخاذ القرارات المالية أثناء انعقاد اجتماعات الهيئة الرئاسية. تلتزم لجنة المالية بتقديم التقارير المالية إلى هيئة الرئاسة كل ثلاثة أشهر مع تقديم جميع المستندات والوثائق المتعلقة بها.
١١- لجنة المالية تقترح بنية وآلية عمل لجنة المالية، يتم اتّخاذ القرار النهائي حول بنية وآلية عمل لجنة المالية من قبل هيئة الرئاسة.
٢١- عضوات وأعضاء هيئة الرئاسة ينتخبون رؤساء ورئيسات مكاتب الجبهة، شغل مناصب مسؤول/ة المكتب يتم من قبل عضوات وأعضاء هيئة الرئاسة.
١٣- لرئيسات رؤساء المكاتب حرية اختيار عضوات وأعضاء المكاتب، ويجب على مسؤولات ومسؤولي المكاتب

صياغة بنية مكاتبهم وآليات عملها خلال مدّة أقصاها أربعة أسابيع من تولّيهم مهام المسؤول/ة،
١٤- عضوات وأعضاء المكاتب لا يكونون بالضرورة من عضوات وأعضاء أحزاب الهيئة.

٢. مكاتب الجبهة:

١- مكتب العلاقات الخارجية: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء فيها, مهمتها الاتصال مع القوى الوطنية والجهات الإقليمية والدولية وشرح رؤية الجبهة في القضايا التي تتبناها في كافة المجالات وفق توجهات المؤتمر والجبهة، من ذوي الكفاءات والخبرة السياسية والدبلوماسية ويحملون جوازات سفر ومقيمين في الخارج. يعقد اجتماعا دوريا شهريا، يقوم بإرسال تقارير شهرية لهيئة رئاسة الجبهة. بعد الانتهاء من انتخابات مكتب العلاقات الخارجية بشهر واحد يقوم مكتب العلاقات الخارجية بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

٢- مكتب شؤون المجالس المحلية: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء. تجتمع كل شهر مع مسؤولي جميع المجالس المحلية وترد على رسائلهم وتلبية متطلباتهم من خلال تقديم تقرير عام يتضمن مجمل نشاطات المجالس المحلية الى هيئة الرئاسة. بعد الانتهاء من انتخابات مكتب شؤون المجالس المحلية بشهر واحد يقوم مكتب شؤون المجالس المحلية بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

٣- مكتب الجالية الكوردية في المهجر: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء المكتب. بعد الانتهاء من انتخاباته بشهر واحد يقوم بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

تعتبر الجالية الكوردية من الجاليات الكبيرة في المهجر، ومن المهم وضع أليات عمل بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة وتنظيم عملها والتعاون والتنسيق في النشاطات والمبادرات ودعمها.

٤- مكتب الإعلام: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء المكتب. بعد الانتهاء من انتخاباته بشهر واحد يقوم بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

٥- مكتب شؤون الطلبة والشباب: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء المكتب. بعد الانتهاء من انتخاباته بشهر واحد يقوم بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

٦- مكتب العلاقات الوطنية الاجتماعية والسلم الأهلي: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء. بعد الانتهاء من انتخاباته بشهر واحد يقوم بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

٧- المكتب القانوني من المحامين والحقوقيين: عضو من هيئة الرئاسة يكون مسؤولا عن المكتب، يتولّى تشكيل المكتب، ويعين عضوات وأعضاء المكتب. مهمتها الدفاع عن المعتقلين وتقديم الاستشارات والدراسات القانونية حول القضية الكوردية وغيرها من القضايا التي تهم الجبهة والتحقيق في القضايا المحالة اليها من قبل هيئة الرئاسة، وتوثيق الانتهاكات والتحقيق في القضايا المحالة اليها من جبهة كوردستان سوريا بعد الانتهاء من انتخاباته بشهر واحد يقوم بالعمل على نظام داخلي وآلية عمل خاص به بحيث لا يتعارض مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا.

الاسس الناظمة لعمل المكاتب:

١. تحدد دورة هذه المكاتب بسنتين قابلة للتجديد
٢. يعاد توزيع المهام ضمن المكاتب بعد كل دورة

٣. الهيئة الاستشارية:

الهيئة الرئاسية تشكل مجلس استشاري من الاختصاصين والخبراء وممثّلات وممثلي المجتمع المدني والمستقلات والمستقلين.
جميع مكاتب الجبهة يحق لها تشكيل مجلس استشاري خاص بها من الاختصاصين والخبراء وممثّلات وممثلي المجتمع المدني والمستقلات والمستقلين.

١-١ هيئة المجالس المحلية:

هي أحد هيئات جبهة كوردستان سوريا في سوريا يعمل على ضوء قراراته وتوصياته، وتتشكل المجالس المحلية

من ممثلي الأحزاب الكوردية المنضوية في جبهة كوردستان سوريا، والمستقلين، وممثلي المنظمات الشبابية والمرأة في تلك المناطق، ويحق لها إضافة أعضاء أخرين وفق النسب المقررة، وتشكيل لجان فرعية تتبع لها، وتقوم هذه المجالس بتنظيم الأوضاع في مناطقها وفق مقررات جبهة كوردستان سوريا، وترفع تقارير دورية إلى مكتب شؤون المجالس المحلية.

مهامها:

١- تنفذ مقررات جبهة كوردستان سوريا في سوريا، وتسعى إلى تحقيقها في منطقة عملها، وترفع توصياتها وملاحظاتها حول ذلك إلى هيئة رئاسة الجبهة.
٢- مناقشة القضايا المحلية من كافة النواحي والقيام بالنشاطات اللازمة على ضوء السياسة العامة لجبهة كوردستان سوريا.
٣- يحق لها إصدار بيانات واتخاذ قرارات بما لا يتعارض مع سياسة جبهة كوردستان سوريا وهيئة رئاسة الجبهة.
٤- يحق لها انتقاد قرارات جبهة كوردستان سوريا وهيئة رئاسة الجبهة على ألا يحول ذلك دون تنفيذها.
٥- تعتبر اجتماعات المجلس شرعية بحضور أغلبية أعضائها (النصف+١) بعد أن يتم تبليغ جميع الأعضاء بزمان ومكان الاجتماع، ويتخذ قراراتها بأكثرية وهي ملزمة لجميع الأعضاء.
٦- يعقد المجلس اجتماعات دورية شهرياً وعند الضرورة.
٧- ينتخب المجلس مكتباً له مؤلفاً من ثلاثة أعضاء ولمدة ثلاثة أشهر ومن مهامه:
- الدعوة إلى الاجتماعات وتحديد جدول أعمالها وزمانها ومكانها وتبليغ جميع الأعضاء بذلك.
- إدارة الاجتماعات.
- متابعة تنفيذ قرارات الجبهة ما بين الاجتماعيين.
٨- يشكل المجلس المحلي لجانه الفرعية حسب الحاجة ويحدد لكل لجنة مهامها وصلاحياتها.
٩- يجتمع جميع مسؤولي المجالس المحلية شهرياً مع مكتب شؤون المجالس المحلية.
١٠- تتحمل جبهة كوردستان سوريا مصاريف المجلس المحلي وفق فواتير مصدقة من المجلس المحلي يضاف إلى ذلك رفد مالية المجلس المحلي بمساهمات الأعضاء مع إمكانية قبول المساعدات والتبرعات من الأهالي.
خامساً: الإجراءات التي تتخذها المجالس المحلية بحق أعضائه:
١- يفقد صفة العضوية في المجلس إذا تغيب عن الحضور بدون عذر مشروع ثلاث اجتماعات متتالية.
٢- يتم استبعاد العضو المستقل من عضوية المجلس إذا تصرف عكس سياسية جبهة كوردستان سوريا وذلك بموافقة ثلثي أعضاء المجلس بموجب تقرير رسمي.
٣- إذا خالف ممثل أحد الأحزاب أو إحدى اللجان مقررات جبهة كوردستان سوريا أو سياسته، يطلب من الجهة التي يمثلها باستبداله بغيره.
٤- بالنسبة لأعضاء المؤتمر وفي حال مخالفته لمقررات الجبهة يرفع التوصية باتخاذ الإجراء اللازم إلى جبهة كوردستان سوريا.

١-٧ مكاتب وممثليات الجبهة في الخارج:

جميع مكاتب وممثليات جبهة كوردستان سوريا في الخارج يجب أن تعمل بناءً على نظام داخلي خاص به بحيث لا يتعارض هذا النظام مع النظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا، والإشراف على هذه المكاتب يكون مباشرةً من قبل عضو الهيئة الرئاسية وبالأخص المسؤول عن الجالية الكوردية في المهجر ومكاتب جبهة كوردستان سوريا في المهجر.

١-٩ العضوية:

١- جميع الاحزاب السياسية الوطنية الكوردية الذين يؤمنون بالبرنامج السياسي والنظام الداخلي لجبهة كوردستان سوريا وليسو أعضاء في تحالفات سياسية اخرى بإمكانهم الحصول على العضوية في جبهة كوردستان سوريا.
٢- يجب الطلب بالانتساب الى جبهة كوردستان سوريا عن طريق ارسال دعوة مكتوبة خطيا والنظام الداخلي والبرنامج السياسي وأسماء القيادة وتقرير المؤتمر الأخير للحزب المتقدم بالطلب الى هيئة رئاسة جبهة كوردستان سوريا، ويتم اتخاذ القرار بخصوص طلب الانتساب من قبل ثلثين من اعضاء رئاسة الجبهة ضمن فترة شهرين من تاريخ تقديم الطلب، وفي حال لم يتم الاستجابة في الفترة المحددة يعتبر الطلب مرفوضا.

ثانياً: العقوبات والإجراءات:

١- التنبيه والإنذار: التنبيه ويكون خطياً موثقا في الأرشيف يتخذه هيئة رئاسة جبهة كوردستان سوريا بحق أعضائه إذا أخل العضو بواجباته وتصرف بشكل ينجم عنه ضرر بالجبهة. الإنذار ويكون مكتوباً وموقعاً من قبل هيئة رئاسة الجبهة بحق أعضائه إذا أخل العضو بواجباته وتصرف بشكل ينجم عنه ضرر بالجبهة او إذا كُرر التنبيه لمرتين لنفس العضو. في كلتا الحالتين لا يمكن اتخاذ اي أجراء تأديبي في حق أي عضو الا بعد أن تتاح له فرصة الدفاع عن النفس.

٢- التجميد: يتخذ القرار بالتجميد وتحديد فترة التجميد من قبل هيئة الرئاسة في الجبهة بثلثي موافقة الاعضاء بحق أعضاء جبهة كوردستان سوريا في حال تكرار العضو للمخالفة بعد التنبيه والإنذار وعدم الالتزام بالقرار.
٣- رفع صفة العضوية: يتم اتخاذ الإجراء بعد تحقيق عادل من قبل اللجنة -المؤلفة من خمسة اشخاص- الموكلة

من قبل هيئة رئاسة الجبهة، ويمكن الاستعانة بالمكتب القانوني ايضاً. حالات رفع صفة العضوية:
٤- في حال تكرار العضو المخالفة السابقة وبعد تجميده.
٥- في حال مخالفة العضو لقرارات الجبهة.
٦- في حال ثبت على العضو أي أمر يسيء إلى سمعة الجبهة وهيئاته من النواحي (السياسية – التنظيمية – الأمنية- المالية – افشاء اسرار الجبهة)
٧- في حال استغلال عضويته في الجبهة وهيئاته لمصالحه الشخصية.
٨- يحق لهيئة الجبهة اتخاذ الأجراء المناسب بحق اي حزب عضو فيه حال مخالفته لنظامه الداخلي، وبرنامجه السياسي وعدم الالتزام بقرارته، وذلك بعد تحقيق عادل من قبل لجنة هيئة الجبهة.
٥ ترفع الطعون إلى هيئة الجبهة للبت فيها بعد استشارة اللجان المختصة.

ثالثاً: الأسس المتبعة للحد من الحالات الانشقاقية ضمن أحزاب الجبهة:

١- جبهة كوردستان سوريا ائتلاف سياسي يدعون لوحدة الصف بين مكوناته وينبذون الانشقاقات.
٢- كل حزب ضمن الجبهة يزود هيئة الرئاسة بوثيقة النظام الداخلي لحزبه وبرنامجه السياسي.
٣- بناءً على النظام الداخلي للحزب الذي قام بمشاركته مع رئاسة جبهة كوردستان سوريا يتم الحكم على الطرف المنشق من ناحية الشرعية، لأنه ليس بالضرورة ان يكون القلة مدانة والغالبية نزيهة. اللجنة الموكلة هي التي تحكم على شرعية وأحقية أي طرف حسب النظام الداخلي للحزب. الكتلة الشرعية تبقى عضوة في جبهة كوردستان سوريا والغير شرعية لا يمكنها الاستمرار كعضو في الجبهة. والتحقيق يجب أن تظهر نتائجه في غضون شهرين وفي فترة التحقيق تتجمد عضوية الكتلتين (الحزب كامل).
٤- إذا لجأ أي حزب إلى الجبهة لحل خلافاته الداخلية فان النظام الداخلي للحزب المعني هو المرجع الأساسي لفض هذا الخلاف.

رابعاً: أحكام عامة:

١) لهيئة الرئاسة في جبهة كوردستان سوريا الحق بإقتراح مقترحات بخصوص المكاتب واللجان المختصة واللجان الفرعية لهيئة الجبهة، وهيئة الجبهة تتخذ القرار النهائي.
٢) تتكون مالية جبهة كوردستان سوريا من اشتراكات الأحزاب والمساهمات المالية من أبناء الشعب الكوردي في سوريا وخارج سوريا.
٣) في حال غياب عضو من أعضاء رئاسة جبهة كوردستان سوريا بسبب الوفاة أو المرض أو الاستقالة أو رفع صفة العضوية أو أسباب أخرى يتم تعيين ممثل عن الحزب المعني في هيئة الرئاسة بشكل مؤقت إلى حين وصول الحزب المعني إلى قرار نهائي بانتخاب رئيس له، وفي هذه الحالة لا يمكن للرئيس الجديد للحزب المعني الاحتفاظ بحقيبة مسؤول المكتب (إن كان يشغلها الرئيس السابق للحزب المعني) إلّا بعد موافقة هيئة الرئاسة.
٤) تحدد فترة عمل كل مكتب بسنة، ويحق للهيئة العامة إعادة تشكيل هذه المكاتب أو تجديد الثقة بها على الا يتعدى الدورتين.
٥) تعتمد جبهة كوردستان سوريا العلم الكوردستاني المعتمد بتفاصيله الآتية: من الاعلى اللون الأحمر، في الوسط اللون الأبيض، وفي الأسفل اللون الأخضر، ويتوسطه شمس ب ٢١ شعاع باللون الأصفر.

البنية التنظيمية لجبهة كوردستان سوريا

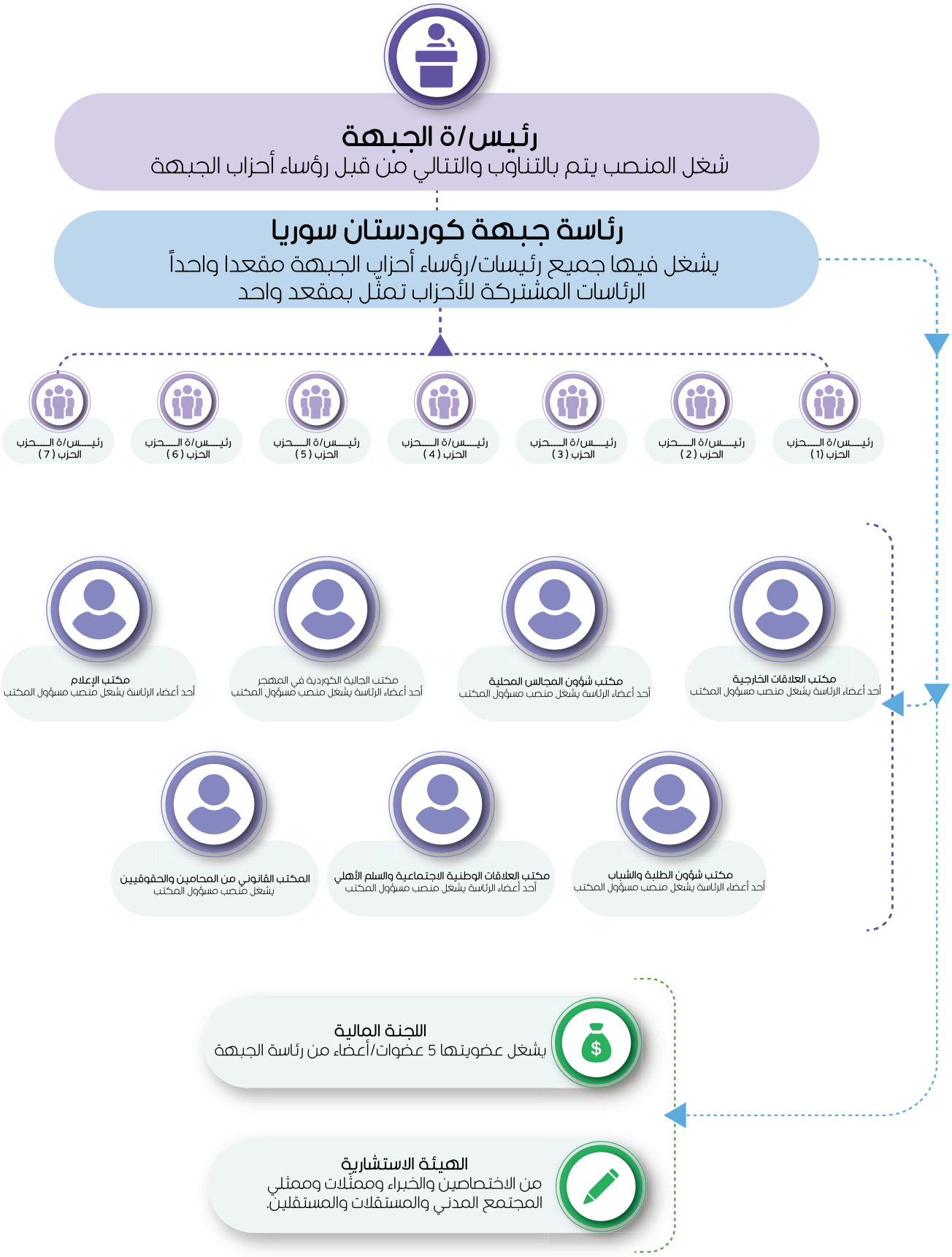

BKS

Berê Kurdistansa Sûriyê

Syrian Kurdistan Front

جبهة كوردستان سوريا

مشروع جبهة كوردستان سوريا

ملاحظات

ملاحظات

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

اللقاء الكوردي الثاني- فيينا

من 18 وحتى 21 تشرين الأول/أكتوبر

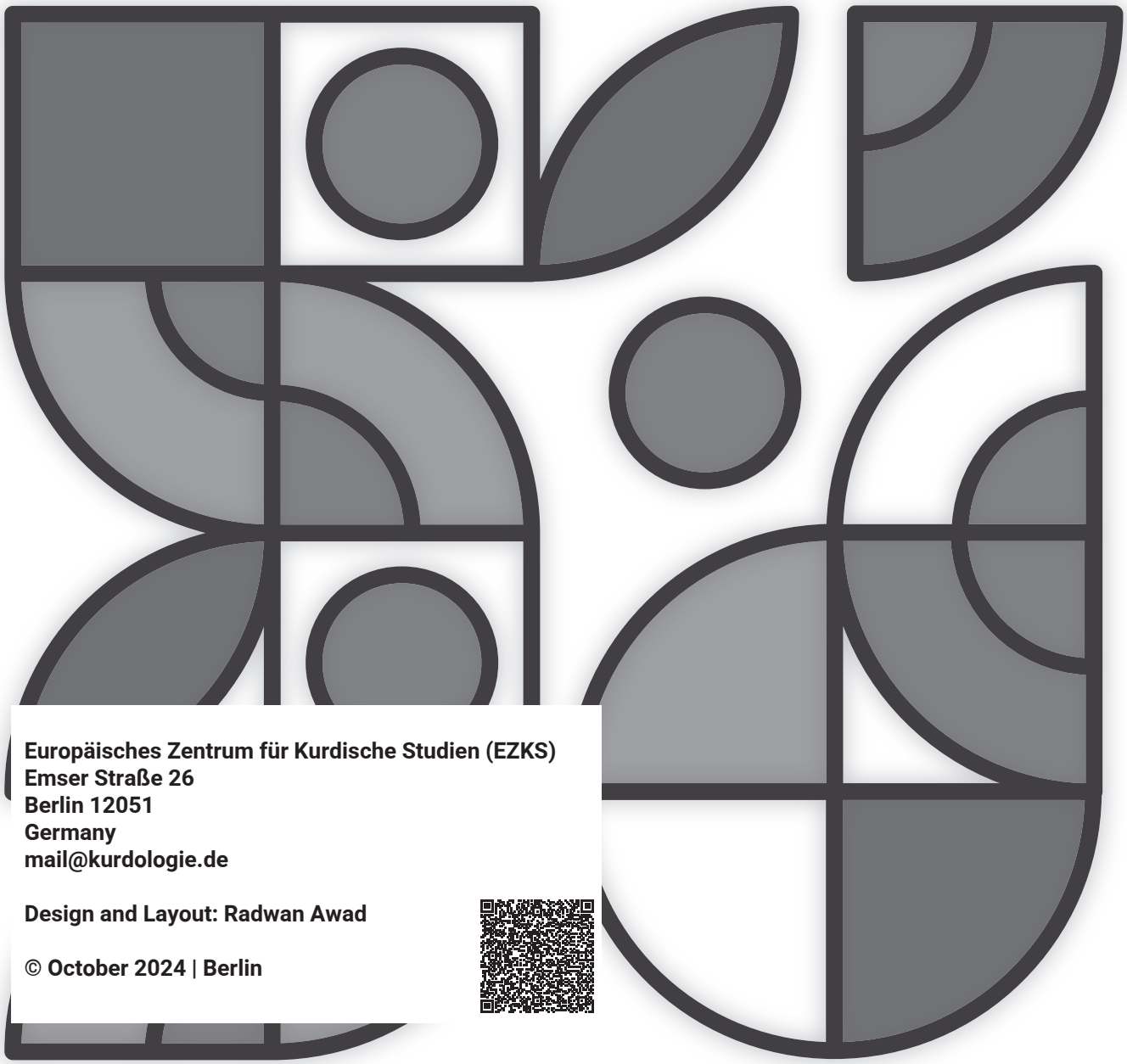

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien (EZKS)
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany
mail@kurdologie.de

Design and Layout: Radwan Awad

© October 2024 | Berlin